ارتفاع أجور النقل إلى مستويات قياسية

استطلاع/محمد راجح

□ يرزح المواطن اليمني خلال الفترة الراهنة تحت وطأة المعاناة نتيجة تفجر العديد من الأزمات التي أثرت على وضعه المعيشي وتكبده أعباء قاسية يومية تخلفها أزمات الكهرباء والمياه والغاز، والمشكلة الأهم خلال الفترة الراهنة متمثلة في البترول والديزل.
وقد ألقت أزمة البترول والديزل بظلال قاتمة على الحياة اليومية للمواطن بارتفاع أسعار أجور النقل بشكل خيالي أحدث صدمة كبيرة في كل المناطق والمدن اليمنية، التي أصبحت تمر بحالة ارتباك واسعة وتعطل مستمر للحياة اليومية في كافة المجالات والأنشطة، وأعباء مضاعفة تزيد من معاناة المواطن اليمني.

معاناة

شكاوى عديدة من المواطنين جراء الفوضى العارمة في حركة النقل واختفاء الجهات المختصة وتقاعسها عن ضبط مهزلة الحركة في وسائل النقل وارتفاع أسعارها، وتشهد أسعار النقل ارتفاعات قياسية تتواصل منذ أكثر من أسبوعين وبنسبة خيالية تتعدى الـ (٢٠٠٪).
وارتفعت أجور النقل في الباصات الداخلية العاملة في المدن والمناطق الرئيسية أكثر من (٥٠) ريالاً من (٣٠) ريالاً وصلت إليها خلال الفترة الماضية، بينما تشهد أجور النقل في الفرزات والتجمعات الخاصة بالنقل الخاص في المحافظات، قفزات واسعة وأسعارها مفتوحة وتصل إلى أرقام كبيرة تتعدى الخمسة آلاف ريال للراكب الواحد من صنعاء إلى محافظة أخرى، بحسب مساحة المحافظة ومستوى بعدها عن صنعاء.

ارتفاع قياسي

تتجسد الأزمة بشكل أكبر في مركبات النقل الداخلية المتمثلة في تاكسيات الأجرة الداخلية التي لا يقل المشوار الواحد فيها عن ألف ريال لمسافة لا تتعدى كيلو مترين اثنين، والتي لم تكن تكلف المواطن أكثر من (٣٠٠) ريال.
ويؤكد عبدالله النعمي، صاحب تاكسي أجرة - طلب (٨٠٠) ريال من مشوار بسيط من جولة سبأ إلى الجراف، والذي لم تتجاوز أجرته (٣٠٠) أو (٤٠٠) ريال في أسوأ الأحوال في الأيام العادية خلال الفترة الماضية - أن أزمة الديزل والبترول وضعتهم في موقف محرج أدى إلى رفع أسعار النقل بشكل عام.

سوق سوداء

ويشير النعمي إلى أن هناك أزمة كبيرة في الديزل والبترول وصعوبة بالغة في الحصول عليهما وبأسعار كبيرة تصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف ريال للدبة الواحدة، التي أصبحت تباع في أسواق سوداء في شارع خولان ويتم جلبها باستمرار من مارب.
ومع اتهامات المواطنين لأصحاب المركبات ووسائل النقل باستغلال الوضع ورفع أجور النقل إلى أسعار قياسية والتكسب من وراء المواطن المغلوب على أمره، يؤكد الآخ عبدالله أن أصحاب المركبات ليس لهم ذنب في ذلك، وليس هناك أي استغلال، لأن هناك اختفاء لمادتي الديزل والبترول ومعاناة كبيرة تتم في البحث عنهما وتعبئة السيارات بأسعار مضاعفة.

مليون و٢١ ألف كيلو جرام كمية البذور المصرح باستيرادها في ٢٠١٠م

كتب/ منصور شايع

بلغ إجمالي كمية البذور المستوردة المصرح بها والواصلة خلال العام الماضي ٢٠١٠م مليون و٢١ألفا و٣٩٥ كيلو جرام منها ٢٥٨ ألفا و١٣٠ كيلو جرام الكمية الواصلة فعلا
وأشارت بيانات حديثة حصل عليها الثورة الاقتصادي " أن كمية بذور البطاطس المصرح لها بلغت ٩٠١ آلافا و٩٠١ كيلو جرامات الواصلة منها فعلا ١٧٥ ألفا و١٧٥ كيلو جرام في ٢٠١٠م ، فيما بلغت كمية بذور البصل المصرح بدخولها إلى بلادنا العام الماضي ٢٨ ألفا و٦٣٠ كيلو جرام الواصل منها ١٨ ألفا و٤٧٧ كيلو جرام .
وبحسب البيانات فإن كمية بذور الطماطم المصرح بدخولها ٢٥ ألفا و٥٠٤ كيلو جرامات الواصل منها ١٠ ألفا و١١١ كيلو جرام ، بينما بلغت كمية بذور الحبحب المصرح باستيرادها ١٦ ألفا و٢١٤ كيلو جرام غير أن الواصل فعلا وصل إلى ١٩ ألفا و١٠٦ كيلو جرامات . وبلغت كمية بذور الكوسة المصرح بدخولها ١٢ ألفا و٧٨ كيلو فيما الواصل الفعلي ١٢ ألفا و٥٩٥ كيلو جرام .

التأكيد على أهمية خفض نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي

خاص /الثورة

■ ،، شددت دراسة علمية على ضرورة تحديد السياسات الكفيلة بخفض نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي من خلال حفز الاستثمار المحلي والأجنبي في المجالات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها السوق المحلي أو الموجهة نحو التصدير، هذا إلى جانب رفع كفاءة الحكومة في إدارة وتنظيم عمل السوق سواء من خلال الحد من عمليات التهريب للسلع المقلدة والرديئة أو حالات الإغراق أو الاحتكار أو غيرها.
وأشار الخبير الاقتصادي أحمد حجر الى أن استمرار التوقعات بحدوث عجز في ميزان المدفوعات خلال السنوات القادمة سيترتب عليه استمرار السحب من الاحتياطيات الخارجية، مما قد يوصل حجم الاحتياطات إلى مستويات حرجة تساهم في تراجع مستوى الثقة في وضع الاقتصاد الوطني وقدرة البنك المركزي في توفير احتياجات السوق المحلي من النقد الأجنبي، مما يدفع بمستوى القوة التبادلية للريال بالعملات الأجنبية بالتدهور، وهذا ما سيدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.
واستهدفت الخطة الخمسية الثالثة المحافظة على احتياطيات للنقد الأجنبي تفوق تغطية ٩,٢ شهر عام ١٩٩٦، و٩,٥ شهر عام ٢٠١٠، وتظهر البيانات الفعلية تحقيق هذا الهدف بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة، ما سمح بتراكم حجم الاحتياطيات الخارجية إلى أن بلغت ذروتها نهاية عام ٢٠٠٨م بنحو ٩٢٨٢ مليون دولار، ثم اتجهت بعد ذلك نحو التراجع لتصل في يوليو عام ٢٠١٠م إلى نحو ٧٥٢٤ مليون دولار بنقص قدره ١٧٥٨ مليون دولار وبنسبة ١٩٪، ثم تتجه نحو الارتفاع لتصل نهاية سبتمبر ٢٠١٠م إلى نحو ٧٨٣٢ مليون دولار تغطي واردات ١٠ أشهر.